التأصيل المفاهيمي للتقارب العابر للسياسات العامة: النماذج النظرية والمقاربات التفسيرية

Conceptualization of transnational policy convergence: theoretical models and explanatory approaches

د. وليـد ضربـان

باحث في العلوم السياسية والإعلام

ملخص:

يعد مفهوم التقارب من المفاهيم المستحدثة في العلوم السياسية عامة وتخصص السياسات العامة خاصة، كونه فرعا متداخل التخصصات؛ ولاقتران مفهوم التقارب بالسياسات العامة في أغلب الدراسات والأبحاث حول التقارب، لا سيما تلك التي تعنى بالسياسات العامة العابرة، والتي بدأت بالتساؤل حول أسباب بروز سياسات متشابهة على مستويات متباينة في السياسات العامة للدول الصناعية خلال الخمسينات. اعتبر التقارب في هذه المرحلة ضرورة حتمية لنقل سياسات التصنيع. ما لبثت هذه الدراسات أن تطورت بظهور عديد المفاهيم المرتبطة بمفهوم التقارب؛ فقد أدى تطور التكامل والاندماج الأوربيين، وكذا بروز أنماط تسييرية حديثة على المستوى المحلي، لا سيما المقاربات التشاركية والمناجيرية، إلى بروز بعض التشابهات في السياسات العامة المحلية بين الأقاليم المختلفة، في إطار مفاهيم الأوربة والترجمة والتعلم. من جهة أخرى أدى تطور سياسات عامة دولية، وتزايد دور وتأثير المنظمات الدولية، إلى بروز مفهوم النشر المعولم للسياسات العامة. لتعميق الفهم حول تقارب السياسات، ومختلف نماذجه وأشكاله، برزت عديد المقاربات والنظريات في إطار سوسيولوجيا النشر، المؤسساتية الاجتماعية، السوسيولوجيا النقدية... إلخ.

يهدف هذا المقال إلى محاولة التأصيل المفاهيمي لتقارب السياسات العامة، من خلال إبراز مختلف أشكال وآليات عبور السياسات العامة في مختلف مستوياتها، للتمكن من تنميط منمذج لها، أي الانتقال من تفسيرات للتمظهرات الشكلية لعمليات التقارب، إلى نمذجة أشكاله وآلياته، ما يسمح لنا بتحديد الحدود التفسيرية للمفاهيم المرتبطة بالتقارب، وبالتالي ضبط مفهوم تقارب السياسات العامة.

الكلمات المفتاحية:

السياسات العامة العابرة؛ التقارب؛ النشر؛ الترجمة؛ النقل؛ الأوربة.

Abstract: This research paper aims to conceptualize the transnational public policies, which since the 1950s, have become prominent in humanities and social sciences, especially in the field of public policy, which is one of the interdisciplinary fields that characterize these sciences. The transnational policy studies, in the context of comparative public policies, have been divided into types: those related to diffusion and policy transfer studies on the one hand, and those related to convergence on the other hand. The first focuses on the flows of public policies carried out from outside national borders, whereas the second examines the reasons for the adoption of similar policies by States via reflecting on the phenomenon of convergence and its limits. The approaches adopted in international policy studies aim to examine the intersection between convergence and differences through distinguishing the different dimensions of convergence and transport possibilities.

In this context, it is necessary to highlight the various forms and mechanisms of public policy passing at different levels, to enable a super model / modeling, that is, to move from interpretations of the formal manifestations of convergence and transport processes to the modeling of transient public policy mechanisms that allow for a deeper understanding and prediction of their paths and limitations.

Keywords: transnational public policy; convergence; policy transfer; policy translation; policy diffusion, Europeanization.

تمهيـــد:

لقد برزت العديد من المشاكل النظرية، المنهجية والمفاهيمية مع دخول مفهوم "تقارب السياسات" أدبيات السياسة العامة. نشأت هذه الفكرة تدريجياً عندما توصلت مجموعة من الدراسات المتنوعة إلى استنتاجات مماثلة تشير إلى أن الدول الصناعية تواجه مشاكل متشابهة وتميل إلى حلها بطرق مماثلة. وبما أن مجال السياسة العامة معقد، متعدد الأبعاد ومتداخل التخصصات؛ فمن المهم أن يكون دقيقا فيما يتعلق بجوانب السياسة التي تتم مقارنتها. لهذا؛ مثل تقارب السياسات عبر الوطنية مجالا بحثيا فرعيا واسع للغاية في تخصص السياسات العامة، إذ تعود الدراسات الأولى حوله إلى أوائل الخمسينات، ثم زادت الاهتمامات بالموضوع بشكل ملحوظ خلال التسعينيات. يرتبط هذا التطور ارتباطًا وثيقًا باهتمامات بحثية متزايدة عن المتغيرات الجديدة كالتكامل الأوروبي، العولمة، التكنولوجيات الحديثة، الأنماط التسيرية الجديدة...إلخ؛ وتأثيراتها في صنع السياسات العامة. نتيجة لذلك، هناك مجموعة متزايدة من الدراسات التي تبحث في حدوث تقارب السياسات عبر الوطنية والقوى الدافعة الكامنة وراءه. لقد أدى هذا إلى انتشار أساليب وطرق منهجية جديدة في دراسة السياسات العامة المختلفة من خلال التقارب بين هذه السياسات.

ورغم حداثة مفهوم "التقارب"؛ تمتلك دراسات السياسة العامة المقارنة التي تمثل منشأ ظهور مفاهيم السياسات العامة العابرة والتقارب، خلفية تاريخية تمتد إلى أبعد من العقود القليلة الماضية بكثير؛ تعود جدورها الأولى إلى مرحلة دولة المدينة اليونانية، أين أرسل ارسطو تلاميذه لكي يجمعوا دساتير أكثر من مئة دولة من الدول المدن آنذاك؛ ثم قام بمقارنتها لاستخلاص مبادئ سياساتها العامة والتشابه والاختلاف بينها. أما في القرن 16 فقد قام مكيافللي بفرز حالات من التاريخ القديم والحديث، لكي يكتشف المبادئ العامة لسياسة القوة، ويقدم للأمراء نوعا من النصيحة السياسية العملية؛ وبهذا برزت سياسات عامة عابرة لحدود المدن اليونانية والإمارات الإيطالية نتيجة حدوث تقارب ونقل بينها. إلا أن التركيز الواضح على دراسة منهجية مقارنة للسياسة العامة بصفة عامة، ولتقارب السياسات العامة خاصة، لم يظهر إلا بعد منتصف القرن الماضي؛ فقد ركز بعض الباحثون على مقارنات قومية محددة – مثل الاسكندنافيين مقابل نماذج القارة الأوروبية الأخرى، الانجلوسكسونيين مقابل النماذج الشرقية–الغربية...، واهتم البعض بقطاعات معينة كوحدة أساسية للتحليل مثل الرعاية الصحية، الضرائب، السياسة البيئية ... لقد ساعدت هذه الدراسات صانعي السياسات العامة على فهم التقاطع الناشئ بين السياسات العامة من مختلف الأنساق، لتحديد ما هو قابل أو غير للتطبيق في نسقهم فبرز مفهوم نقل وتعلم السياسة العامة[*]. استمر هذا الاهتمام في إطار السياسات العامة العابرة مع تجدد الاهتمام بالدراسات حول التقارب بداية من الثمانينات في إطار مفهوم الأوربة مع بلوغ عمليات التكامل والاندماج الأوروبي مستويات جد متقدمة من جهة، وفي إطار مفهوم النشر المعلوم للسياسات العامة من جهة أخرى، مع الاجراءات العميقة على المستوى البنيوي والعملي للمؤسسات الدولية، وكذا مع المتغيرات

[*] للمزيد أنظر: ضربان، وليد ومغيش، كنزة (2019). التعلم كآلية لتقارب السياسات العامة بين الإطار التحليلي لمارش ودولفتز واستخلاص الدروس لريتشارد روز. **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات السياسية والقانونية**. المجلد 04، العدد 02، 2019، ص 567-592.

التي شهدت العلاقات الدولية تحت تأثير العولمة والمنعرج الليبرالي الجديد. هذه التغيرات الجديدة، جعلت الباحثين في هذا المجال (على غرار باتريك أسانتوفل Patrick Hassenteufel في مقاله المرجعي المعنون "من المقارنة الدولية إلى المقارنة العابرة للدول "، يؤكدون على ضرورة الانتقال من التحليل الدولي للسياسات العامة الذي يركز على الدولة كفاعل رئيسي في بناء وتنفيذ وتقييم السياسات، إلى التحليل فوق الدولي الذي يراعي تعددية الفواعل والميكانزمات الجديدة في بناء السياسات العامة. كان من نتيجة هذا التداخل والتعقيد، بروز دراسات جديدة على غرار الدراسات حول التقارب، اهتمت بالمفاهيم والأشكال المرتبطة بمفهوم التقارب (النقل، الترجمة، التعلم، الأوربة، النشر)؛ كما عملت العديد من المدارس الفكرية عبر براديغمات متباينة على وضع مقاربات وأطر نظرية تفسيرية لها، وكذا تنميط منمذج لمختلف أشكال النقل والتقارب في السياسات العامة، انطلاقا من معايير مختلفة كمستويات التقارب، فواعله، أسبابه، آلياته... إلخ.

وبناء على ما سبق، نطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن ضبط مفهوم تقارب السياسات العامة في ظل التحليل العابر للسياسات العامة؟

لمناقشة هذه الاشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أسباب بروز مفهوم السياسات العامة العابرة للدول؟
- ما هي أهم المفاهيم المرتبطة بالتقارب والتي تفرز لنا سياسات عامة عابرة؟
- كيف تمّ نمذجة أليات عبور السياسات العامة وتقاربها؟
- فيما تتمثل أهم النظريات والمقاربات التفسيرية لظاهرة تقارب السياسات العامة؟

لمناقشة الاشكالية السابقة وللإجابة على هذه التساؤلات الفرعية، قسمنا هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

- المحور الأول: مفهوم تقارب السياسات العامة؛
- المحور الثاني: نماذج تقارب السياسات العامة؛
- المحور الثالث: المقاربات المنهجية والنظرية المفسرة لظاهرة تقارب السياسات العامة.

I. مفهوم تقارب السياسات العامة:

لا يمكننا اليوم الحديث عن تقارب السياسات العامة، دون ربطها بمسألة عبور السياسات العامة، التي تمثل تلك السياسات العامة العابرة للحدود بمختلف مستوياتها (دولية، وطنية، دون وطنية)، والتي ينشأ عنها تقارب بمستويات مختلفة أيضا، ترتبط ارتباطا وثيقا بمستويات العبور وفواعله (دولي–دولي، دولي– وطني، دون وطني– وطني... إلخ). وبالتالي فقبل تقديم تعريف لتقارب السياسات العامة والغوص في مختلف أشكاله وأطره النظرية، لا بد من الإشارة إلى مفهوم السياسات العامة العابرة.

I. 1/ مفهوم السياسات العامة العابرة:

لقد مثلت الدولة لزمن طويل الفاعل الرئيسي في بيئة صنع السياسات العامة، لكن مع ثمانينات القرن الماضي، برزت بيئة جديدة لصناعة السياسة العامة بفواعل جديدة بسبب العوامل الرئيسية التالية: العولمة، ظهور وتطور مشاكل عامة دولية، نهاية الحرب الباردة، ورغبة المجتمع الدولي في إقامة نظام دولي جديد ومعالجة التفاوت في الثروة بين الدول المتقدمة والنامية (بوريش رياض، 2016، ص 363)* . أما على المستوى الفكري والإيديولوجي شهدت هذه المرحلة موجة الليبرالية الجديدة بداية من الثمانينات (ما اصطلح عليه المنعرج الليبرالي الجديد)، من خلال النقد الشديد الذي تعرضت له الدولة ودورها، لا سيما من قبل مدرسة شيكاغو ورائدها ميلتون فريدمان Milton Friedman، الذين طالبوا بتقليص دور الدولة مقابل السوق إلى أقصى حد ممكن، كون فشل الدولة أكبر من فشل السوق (**نيجل آشفورد** ، 2016). على المستوى العملي الإجرائي (التسييري)، ظهر الحكم الراشد، كآلية جديدة للتسيير العمومي للدولة، تعترف بالفواعل العابرة للدول كفواعل مهمة في إعداد السياسات العامة (في إطار الحوكمة المحلية وشبكات نخب السياسات العامة). (نفس المرجع، ص 369)

نتيجةً لذلك تضاعفت الأعمال حول الاتصالات، والانتقالات circulations والارتباطات التي تحدث خارج المجال الوطني وسياقه إلى مجالات عبر وطنية. كانت بداية هذه الدراسات انجلوسكسونية، ثم برزت في الدراسات الأوروبية لا سيما مع مسارات التكامل والاندماج الأوروبي. القاسم المشترك لوجهات النظر "العابرة للحدود الوطنية" هو أنها توفر الوسائل لتهديم التماثلات التي وضعتها الدولة الوطنية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (Kenneth BERTRAMS et Sandrine KOTT, 2008).

* في الحقيقة تبلورت المطالب بنظام دولي جديد خلال القمة الرابعة لحركة عدم الانحياز بالجزائر بين 6-9 سبتمبر 1973، وخلال الدورة 29 للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1974 برئاسة الجزائر

إن السياسات العامة الدولية والسياسات العامة العابرة هي نتاج نقاطع تخصصات ثلاثة وهي علم الاجتماع التنظيمي، تحليل السياسات العامة والعلاقات الدولية. التقارب بين هذه التخصصات تم منذ 1970، حسب أعمال الباحثين الكبار في هذا المجال كغراهام أليسون Graham T. Allison.

تم تعريف السياسات العامة الدولية من قبل فرانك بيتيفاي وأندي سميث كما يلي:" السياسات العامة الدولية تعني مجموع برامج العمل التي تتبناها سلطات عامة والتي من أهدافها انتاج آثار تتجاوز إقليم الدولة المحلية" (Franck Petiteville et Andy Smith, 2006, p. 362). يمكن أن نميز نوعين من السياسات العامة الدولية:

- السياسات الخارجية من جهة والتي ترتبط بسلطة عمومية مركزية (الدول) ولكنها قد تتوسع لمنظمة اندماجية نسبيا كالاتحاد الاوروبي اليوم. وتحليل السياسات العامة الدولية كانت قائمة لمدة طويلة من الزمن في دراسة السياسات الخارجية.

- من جهة اخرى السياسات العامة المتعددة الاطراف والتي تكون نتاج منظمات دولية.

وفي هذا السياق فإن الباحثين والمحللين في السياسة العامة يهتمون اليوم أكثر فأكثر بالمنظمات الدولية، وبالدور الذي تلعبه في تجاوز الفعل الحكومي للمجال الوطني. مثل: دور البنك الدولي في فرض نموذج لإعادة هيكلة أنظمة الحماية الاجتماعية على المستوى الدولي، ودور منظمة العمل الدولية في نشر المعايير الاجتماعية على المستوى الدولي وتأثير المنظمات غير الحكومية والنقابات العالمية والشركات المتعددة الجنسيات في صنع القرار الدولي وتأثيره على الوطني. وبالتالي وجب استعارة مناهج ومفاهيم من علم العلاقات الدولية لمعرفة المنظمات الدولية والفعل العمومي المتعدد الأطراف ما يساعدنا على فهم وتحليل السياسة العامة (يوسف حميطوش، 2016).

إن السياسات العامة العابرة تتجاوز مفهوم السياسات العامة الدولية، في أنها لا تنتج عن السلطة العامة الدولاتية (الدولة والمنظمات الدولية) فقط. برز هذا المفهوم كضرورة ملحة حسب باتريك أسانتوفل بالانتقال من المقارنة الدولية comparaison internationale إلى المقارنة العابرة للدول comparaison transnationale، التي برزت مع الجيل الثالث للمقارنة بداية التسعينات وبروز محدودية لنهج المقارنة الدولية للسياسات العامة ((Patrick HASSENTEUFEL, 2005, p 122 ، وكذا ظهور مفهوم الشبكات في السياسات العامة، وتزايد دور الفواعل الجديدة الغير دولاتية كشبكات الخبراء، الشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية الغير حكومية، والفواعل دون الوطنية (الأقاليم، الولايات، البلديات). فعلى سبيل المثال ساعد الاندماج الأوروبي الجماعات المحلية والجهوية على الانفتاح نحو الخارج، من خلال وضع سياسات مشتركة تستجيب للحاجات المشتركة بينها، لا سيما في مجال السياسات الثقافية، كون التقسيمات الحدودية أنتجت دولا متعددة الثقافات واللغات (حالة سويسرا مثلا)، تهيئة الأقليم، حماية البيئة والوقاية من التلوث المنبعث من حدود دولة إلى الدولة المجاورة، التنمية الاقتصادية، وتسيير الموارد الطبيعية المشتركة (خصوصا الموارد المائية والغابية)، فبرزت العديد من حالات التوأمة jumelage بين البلديات والأقاليم المختلفة داخل الاتحاد الاوروبي (وليد ضربان، 2020، ص 96). كما عمل الاتحاد الأوروبي على تشجيع الحوكمة العابرة للحدود La gouvernance transfrontalière، التي اعتبرها فيليب هامان Philippe Hamman مرجعا جديد في العمل في دراسة بعنوان: "الحوكمة عبر

الحدود: مرجع جديد للعمل العام في المناطق الحدودية بين فرنسا وألمانيا"، إذ يرى أن طرح تساؤلات حول هذا النوع من التعاون على الحدود، يؤدي بنا إلى العودة إلى إشكالية الدولة في مواجهة صعود جهات فاعلة جديدة ، من خلال أشكال يشار إليها على أنها تشكل حوكمة محلية جديدة، في إطار ما اصطلح عليه بالبناء "من أسفل" par le bas كبديل لمقاربة "من أعلى إلى أسفل" top-down. هذا البعد (من أسفل) لقي الاهتمام في قبل العديد من الباحثين، مثل دراسات رومان باسكيي Romain Pasquier (2001)، أو دراسات ريتشارد بالم Richard Balme (1996) حول الكيانات الأقليمية entités régionales. في دراسة هامة لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OCDE مع نادي غرب افريقيا ومجموعة الساحل صادرة في 2017، حول السياسات العامة العابرة للحدود بعنوان: التعاون العابر للحدود وشبكات الحوكمة في إفريقيا الغربية، أبرزت أهمية إشراك مختلف الفواعل في ترقية الحوكمة المحلية والدور الذي تلعبه المنظمات الدولية لا سيما برنامج الامم المتحدة الإنمائي (نفس المرجع، ص 96).

I. 2/ مفهوم تقارب السياسات العامة:

انطلق العديد من الباحثين في سعيهم لتحديد مفهوم التقارب من مستويات السياسة العامة، بعد بروز ثلاثة مظاهر مختلفة له في بعض الدراسات المقارنة للسياسات العامة الوطنية أو الدولية. كانت البداية مع الدراسات التنموية حول المجتمعات الصناعية المتقدمة، وأثر السياسات العامة على نمط التطور الاقتصادي وعلاقته بالدولة الاجتماعية l'État providence ، حيث أن الاهتمام بالتقارب في هذه الدراسات يكون بعد ظهور نتائج تطبيق السياسات العامة وأثرها في ظهور أنماط متشابهة للتطور أو التغير يضمن تحقيق التنمية؛ إذ يرى بينيت في هذا الصدد (انطلاقا من بعض الدراسات) أن تحديد طبيعة وأسباب التقارب، وكذا وضع تنميط منمذج لهذه الظاهرة، يشمل قضايا ومسائل معقدة تغوص في أعماق البحث الاجتماعي والسياسي، وتثير أكثر الاهتمامات النظرية عمقًا. على المستوى الكلي، يرتبط التقارب عادةً بمجموعة القوى الاجتماعية والاقتصادية التي تنتجها عمليات التصنيع industrialism. المظهر الثاني للتقارب برز في الدراسات التي اهتمت بآليات تبني محتوى سياسات عمومية متشابهة بين عدة دول. والمظهر الثالث برز في الدراسات التي اهتمت بالتقارب كعملية ديناميكية "اقتراب rapprochement" بين عدة سياسات عمومية يتم تنفيذها من قبل دول أو أقاليم مختلفة، والتقارب هنا لا يكون على مستوى الآثار والأهداف فقط أو على مستوى محتوى السياسات العامة لكنه يتعدى إلى أنماط وآليات انتاج هذه السياسات من الإطار المؤسساتي، إلى الفواعل والأدوات أيضا (Colin J Bennett,1999, pp. 215-216).

تمّ اقتراح العديد من النظريات لشرح تقارب المجتمعات الصناعية عبر مجموعة متنوعة من البنى والعمليات: أنه ناتج عن البحث عن مجموعة مثالية من الترتيبات الاجتماعية؛ من تأثير التخطيط لبنية تقنية technostructure؛ أو من استبدال الإيديولوجي بحتمية براغماتية pragmatic imperative بعد نهاية الحرب الباردة؛ " أو من تأثير ما اصطلح عليه التسوية التكنولوجية levelling technology منذ الثمانينيات (Colin J Bennett,1999, p.217). يشير المبرر العام للتقارب إلى أنه مع تبني المجتمعات للبنية التحتية الصناعية بشكل تدريجي، يتم بدء بعض العمليات المحددة التي تميل بمرور الوقت إلى اعادة تشكيل الهياكل الاجتماعية

والعمليات السياسية والسياسات العامة في نفس الوقت. وفي بعض التفسيرات، يؤدي هذا المنطق إلى نظرية مرحلية للتنمية الاقتصادية والسياسية (Walt Rostow, 1968)، تتوج بوضع مشترك مشروط لما بعد الصناعة. في حالات أخرى، أدى هذا المنطق لطرح أسئلة حول الآثار السياسية لتقارب الأنظمة الشيوعية والرأسمالية.

حسب كولين بينث Colin J. Bennett، قد يعني تقارب السياسات إحدى الخمس نقاط التالية: أولاً، يمكن أن يشير إلى تقارب أهداف السياسة policy goals، وتوحيد النوايا للتعامل مع مشاكل السياسة المشتركة. ثانيًا، يمكن أن يشير إلى محتوى السياسة policy content ، الذي يُعرَّف بأنه المظاهر الأكثر رسمية لسياسة الحكومة (القوانين والقواعد الإدارية واللوائح وقرارات المحاكم وما إلى ذلك). ثالثًا، قد يكون هناك تقارب حول أدوات السياسة، أي الأدوات policy instruments المؤسسية المتاحة لإدارة السياسة، سواء كانت تنظيمية أو إدارية أو قضائية. رابعًا، قد يحدث التقارب بشأن نتائج تنفيذ السياسات policy outcomes أو الآثار consequences أو النتائج the results أو الانعكاسات impacts (الإيجابية أو السلبية، الفعالة أو غير الفعالة). أخيرًا، قد يكون هناك تقارب في أسلوب السياسة policy style، الذي يشير إلى العملية التي يتم من خلالها صياغة استجابات السياسة (توافقية أو متضاربة، تزايدية أو عقلانية incrementale or rationale، استباقي، أو رد فعل anticipatory or reactive، تعاضدية أو تعددية corporatiste or pluraliste،... إلخ) (Colin J Bennett,1999, p.218).

إنطلاقا مما سبق، عرف الباحث كولين بينيث colin J. BENETT تقارب السياسات العامة بأنه: ‘‘عملية ديناميكية نتيجتها أن عددا متزايدا من البلدان ذوات السياسات العامة المتباينة تقوم في الميدان نفسه وأمام صنف الرهان نفسه والمشكلة نفسها بانتهاج تدريجي لسياسات عامة واحدة ".

بالاعتماد على تحليل وتعريف كولين بينيث، يمكن الوقوف على ديناميكيات تقارب السياسات العامة في مستويات متعددة تتمثل في: (صالح بلحاج، 2017، ص 232)

- أهداف العمل العام،
- محتوى السياسة العامة،
- أدوات العمل العام،
- نمط إقرار السياسة العامة،
- جمهور السياسة العامة،
- آثار السياسة العامة،
- الفواعل المهيمنة في السياسة العامة.

عكس بينيت الذي ركز في تعريفه الدولة، وتحت تأثير موجة المقارنة العابرة، وضع مارش ودولفتز تعريفا جديدا للتقارب السياسات العامة على أنه: "نتاج عملية تقاطع بين مستويات مختلفة عابرة للدول، وطنية أو دون وطنية (transnational, national, infra-national) (Patrick HASSENTEUFEL, 2005, p.124).

II- نماذج تقارب السياسات العامة:

إذا كان التقارب مفهوما يعبر عن ظاهرة متعددة الأبعاد والمستويات، فقد برزت عديد النماذج التفسيرية له ترتبط بهذه المستويات والأبعاد من جهة، وبمقاربات نظرية ومنهجية تفسيرية من جهة أخرى؛ وكذا بمراحل تطور المقارنة في السياسات العامة. وإذ اعتبرنا هذه الأنماط المختلفة في مقالنا هذا، فقد اعتبرها باتريك أسانتفل بمثابة أدوات (outils) من أدوات تحليل التقارب (Patrick HASSENTEUFEL, 2005, p.124).

II. 1/ نشر السياسات العامة:

سيطر منظوران رئيسيان على الدراسات في مجال تحليل السياسات العامة خلال الثمانينات، أثرا في الأعمال والأبحاث حول تقارب السياسات العامة، فظهرت أعمال ذات توجهات نظرية مختلفة، أكدت على النشر المعولم للسياسات العامة من جهة. من جهة أخرى برزت أعمال أبحاث المؤسساتية التاريخية الجديدة التي ركزت على أهمية المسارات الوطنية في تحليل السياسات العامة (Patrick HASSENTEUFEL et Jacques DE MAILLARD, 2013, p 382).

يشير نشر السياسات العامة على المستوى المعولم إلى الآليات المعرفية للنشر من جهة، وإلى آليات التحفيز والفرض من جهة أخرى. الأولى تتعلق بعملية بناء نماذج عالمية من قبل فاعلين دوليين مثل المؤسسات الدولية أو مجموعات الخبراء و/أو عمليات التعلم من السياسات العامة لبلدان أخرى، ولا سيما بسبب الاتصال المباشر مع مصمميها و/أو منفذيها. يمكن أن تتخذ الحوافز أيضًا شكلين: التقييد والمنافسة. يرتبط القيد بظواهر هيمنة دولة على غيرها أو بسلطات المؤسسات الدولية. في حين تشير المنافسة إلى حوافز اقتصادية لتبني نفس السياسات العامة .

تعرض هذا المنظور لانتقادات شديدة من قبل أعمال المؤسسية التاريخية التي تتفادى الخوض في مسألة التقارب من خلال النشر بطريقتين مختلفتين:

- أولا: من خلال التركيز والتأكيد على خصوصية المسارات الوطنية، التي تأدي إلى مكننة مجموعة من المحددات déterminants التي تسمح بتمييز نماذج وطنية دائمة des modèles nationaux durables. ، فقد ركزت أعمال

المؤسساتية التاريخية في السياسة العامة بقوة على فكرة الاعتماد على مفهوم التبعية للمسارات الوطنية path dependence (dépendance au chemin emprunté) (Bruno PALIER,2014, p 411).

- ثانيا: يؤدي الإصرار على مرونة التغيير إلى الغلو والإفراط في التفكير في أوجه التقارب المحتملة من خلال إبراز العوامل التي تهيئ للاعتماد على الخيارات السابقة.

II. 2/ التقارب من خلال النقل والأوربة:

بالانطلاق من المفهوم الذي يركز على التداول العابر للحدود للسياسات العامة، تولي دراسات نقل السياسات policy transfer studies أهمية كبيرة للتمييز بين عمليات النقل القائمة على الفرض والإكراه وعمليات النقل الطوعية المرتكزة على أبعاد معرفية والمرتبطة بالخيارات المستقلة للجهات الفاعلة المستوردة. كما تركز دراسات نقل السياسات les policy transfer studies بشكل أقل من أعمال تحليل النشر على تأثيرات عمليات النقل، الناتجة عن تحولات النماذج، من خلال التعديلات والمواءمة أثناء النقل والآثار غير المتوقعة للنقل، والتي قد تؤدي في بعض الحالات إلى فشلها (Thierry DELPEUCH, 2008, p. 56).

لكن المسألة الرئيسية التي تشغل للباحثين الذين يعملون في هذا المنظور، هو إلى أي مدى تم بالفعل نقل الأبعاد المختلفة للسياسة؟ لذا فإن التساؤل عن عمليات النقل لا يشمل بالضرورة بُعدًا مقارنًا، مما يجعل من الممكن شرح أوجه التشابه أو الاختلافات الوطنية ومساءلة التقارب، وهو ما تطرقت إليه بعض الأعمال حول آثار التكامل الأوروبي بطريقة أكثر منهجية. لقد صاغ كل من جيردا فالكنر Gerda FALKNER وأوليفر تريب Oliver TREIB ومايكل هارتلاب Michael HARTLAPP وسيمون ليبر (2005) Simone LEIBER أنواعًا مختلفة من أوجه نقل وتنفيذ التوجيهات الأوروبية عبر تحديد مدى تواجدها من عدمه على المستوى الوطني ودون الوطني (الاقليمي) وضعوها في نظام تمثيلي للحالات السائدة système de représentations favorables للأوربة، ترتبطة بثقافة المطابقة culture of compliance ، فميزوا وفقًا لتمثيلات ومواقف الجهات الفاعلة التنفيذية الوطنية ودون الوطنية، بين أربعة أنماط للاتساق مع للتوجيهات الأوربية اطلقوا عليها اسم "عوالم الاتساق" (mondes de la mise en conformité /worlds of compliance) وهي:

- حالة التقيد بالقانون: l'observation de la loi (« law observance ») حيث يتم تنفيذ المعايير الأوروبية بطريقة مطابقة لمحتويات التوجيهات الأوروبية على أرض الواقع، نتيجة التوافق المعرفي بين الجهات الفاعلة الإدارية والسياسية. هذا النمط نجده خصوصا في الدول الاسكندنافية.

- حالة التقيد المحدود : نجده على وجه الخصوص في السياسات المحلية politiques domestiques، حيث يكون التطبيق أكثر محدودية بسبب الاختلافات بين الجهات الفاعلة الإدارية والسياسية، وأقل تواءما مع الأنظمة الأوروبية في هذا المجال. نجد في هذا النوع على وجه الخصوص ألمانيا والمملكة المتحدة واسبانيا.

- الإهمال : حيث لا يتم تطبيق التوجيهات نهائيا في أغلب الحالات، وغالبًا ما يكون ذلك بسبب معارضة قوية للتكامل الأوروبي على المستويين الإداري والسياسي وهذا ما يحدث في فرنسا على وجه الخصوص؛

- عالم الحروف الميتة ((world of dead letters: في هذه الحالة تبقى التوجيهات الأوروبية حبرا على ورق، ولا يبرز تطبيقها على أرض الواقع، رغم نقل التوجيهات والتأكيد على الالتزام بها وذلك نتيجة قيود الرقابة أو غياب مؤسسات قادرة على التنفيذ أو أن الأنماط المؤسسية السائدة غير مناسبة للتطبيق، وهذا ما نجده لدى الداخلين الجدد من أوروبا الوسطى والشرقية.

II. 3/ ترجمة السياسات العامة:

تم نقل مفهوم الترجمة إلى تحليل السياسات العامة، ليشير إلى عملية لإعادة صياغة التوجهات ومبادئ العمل، المعايير، المؤسسات وأدوات العمل والتي يستوحيها المترجمون من مصادر خارجية للإلهام. تشير فكرة الترجمة إلى أن التعبير عن الأبعاد الرئيسية الثلاثة لسياسة عامة يتم تفعيلها وتغييرها من خلال ديناميكيات عابرة للحدود الوطنية والمتمثلة في: تحديد معناها، وتحديد فواعلها ومأسستها. والتي تطرح اشكالية دمج ثلاثة مواضيع رئيسية مختلفة ولكنها متكامل:

- في إطار التحليل الأدبي تأتي الترجمة كإعادة إنشاء نص أصلي؛
- في إطار سوسيولوجيا العلوم la sociologie des sciences يأتي الحديث عن الترجمة باعتبارها إعادة صياغة المشكلة reproblématisation، من خلال التفاوض وتعبئة الجهات الفاعلة؛
- من منظور المؤسساتية الجديدة، تأتي الترجمة كإعادة تسجيل في سياق مؤسسي وسياسي جديد. (Patrick HASSENTEUFEL et Jacques DE MAILLARD, 2013, p 388).

الميزة الأخرى للاستخدام الأدبي لمفهوم الترجمة في ترجمة السياسات العامة، تتمثل في أنه حتى في السياسات العامة أيضا، يمكن العثور على أنواع مختلفة من الترجمة (الترجمة الحرفية أو الترجمة الجزئية أو الترجمة الحرة أو المواءمة) كما يمكن أن نجد أيضا بعض عقبات الترجمة مثل سوء التفسير (تغيير جذري في معنى الأصلي) أو استعمال مترادفات خاطئة les faux-amis باستخدام نفس المصطلح وإعطائه معنى مختلف.

أبرزت كارول سيغمان Carole SIGMAN هذا الرابط بين قضايا الترجمة والقوة الداخلية، في تحليلها للإصلاحات الإدارية المستوحاة من الإدارة العامة الجديدة في روسيا، حيث ربطتها بالتأكيد على خلق نخب إدارية جديدة ملمة بالمبادئ المنتشرة على المستوى

الدولي، وتقسيمها إلى قطاعات وزارية متنافسة تسعى للحفاظ على مناصبها وزيادة تأثيرها في موازين القوى داخل اللعبة الداخلية للإدارة. إذن تنجم الترجمة أيضًا عن تفاعلات بين مختلف الفاعلين، وليس فقط نتيجة إعادة استنباط وخلق مادة خطابية. (Carole SIGMAN, 2013, p. 422)

من خلال ما سبق يبرز لنا أن الترجمة تعد مفهومًا مفتاحيا notion-clé لإجراء مقارنات عابرة للحدود، وفهم السياسات العامة العابرة وتأثيرها في السياقات الوطنية ودون الوطنية، لأنها تتيح التغلب على المعارضة بين الدولي والوطني والخارجي والداخلي أو التصدير والاستيراد والابتعاد عن وجهة النظر الرأسية نحو الأسفل المتعلقة بالعولمة أو الأوربة، وتسمح لنا بتسليط الضوء على الطابع الرئيسي لتحديات الحكومات الوطنية من التغييرات في العمل العام المرتبطة بتدويلها. (Carole CLAVIER, 2013, p.395)

لتحليل الجوانب الأخرى لعمل مترجمي السياسات العامة، لا بد أيضا من طرح الإشكال المتعلق بالترجمة المنجزة ، وعليه فقد ميز Michel CALLON في إطار سوسيولوجيا العلوم بين أربع عمليات تشكل الترجمة: المشاكلة La problématisation التي تتعلق بعملية إعادة صياغة مشكلة ما لجعلها مقبولة، تقسيم الفوائد L'intéressement الذي يتوافق مع أنشطة التفاوض التي تحكم التحالفات، وتقاسم الأدوار L'enrôlement الذي يتم من خلاله تحديد الأدوار المخصصة لمختلف الجهات الفاعلة، وأخيرا التعبئة La mobilisation التي تسمح بتنفيذ العمل.

III– المقاربات المنهجية والنظرية المفسرة لظاهرة تقارب السياسات العامة:

يمكن أن ترتبط الدراسات التي تم جمعها فيما يتعلق بنقل وتقارب السياسات العامة في خمس مجموعات ترتبط بمقاربات منهجية أو نظريات وتيارات فكرية معينة تتمثل في: سوسيولوجيا النشر la sociologie de la diffusion ، المؤسساتية الاجتماعية l''institutionnalisme sociologique، السوسيولوجيا النقدية la sociologie critique ، الأعمال حول الأوربة les travaux sur l''européanisation وأخيرا نظرية التعلم théorie de l'apprentissage (Laurence (Dumoulin et Sabine Saurugger, 2010, p.10

III– 1/ التقارب حسب سيسيولوجيا النشر:

مقاربة خارجية ...Une approche exogène أولوية التفاعلات الشخصية في التغيير على مراحل:

ظهرت سيسيولوجيا النشر في الأبحاث حول تقارب السياسات العامة في بدايات القرن العشرين من خلال العديد من الدراسات المونوغرافية في محاولة لفهم الأسباب والآليات التي يمكنها تفسير نجاح بعض الاختراعات les innovations من خلال تحليل العمليات التي تنتشر من خلالها المعلومات الصحيحة او الخاطئة، الآراء، المواقف، الممارسات... في مجتمع معين، مثلا كيفية تطور وانتشار الطواحين الهوائية في العصور الوسطى او اعتماد أجيال جديدة من المضادات الحيوية في القطاع الطبي. وعليه حاولت هذه

الدراسات أن تصف لماذا؟ وكيف يتم تبني الابتكارات من قبل الأفراد أو المستهلكين أو المهنيين الجدد؟ وما هي المعايير الملائمة التي يمكنها شرح قيمة فكرة معينة؟ وما هي مراحل عملية التعميم؟ .

هذا يعني أن سيسيولوجيا النشر تسمح بفهم أفضل للآليات والمراحل التي تمر بها عملية تبني أو التخلي عن اختراع معين. من جهة اخرى تعرضت هذه المقاربة للنقد من قبل العديد من المنظرين نظرا لخاصيتها الجمود الكبير في آلياتها وشدة ميكانيكيتها trop mécaniciste، كما عيب على هذه الدراسات ميلهما إلى البقاء خارج عملية الابتكار، من خلال عدم التركيز على التفاعلات أثناء تطويرها والطريقة تفاوض الجهات الفاعلة مع بعضها البعض ومع بيئتها فيما يتعلق بالابتكار. ومن أكثر الانتقادات التي وجهت لهذه المقاربة تتمثل في الاهتمام الكبير الذي أولته لديناميكية التفاعل الشخصي dynamiques interpersonnelles في آليات التأثير لتفسير عملية النشر، أي أنه أعطت الأولوية للأفراد في تفسير عملية انتشار ابتكارات السياسات العامة، والمتمثلين عادة في الخبراء الدوليين.

انطلاقا من هذه الانتقادات عمل منظرو المؤسساتية الاجتماعية على مشروع نظري لتجاوز هذه الأفكار من خلال إعادة تقييم الأبعاد المؤسسية للتغيير (Laurence Dumoulin et Sabine Saurugger, 2010, p.11)

III– 2/ – المؤسساتية الاجتماعية:

مقاربة شبه تاريخية "Peu historicisée "

ظهر التيار السيسيولوجي في المؤسساتية الجديدة في أواخر السبعينات ضمن سيسيولوجيا التنظيمات وإطار اهتماه هو التنظيمات الاجتماعية عامة لا تنظيمات الدولة وحدها. جاء هذا التيار ردا على النظرة التقليدية للمنظمات (صالح بلحاج ،2017، ص 78).

حسب المؤسساتية الاجتماعية فإن التغيير يرتكز بصورة أساسية على الحاجة إلى شرعنة الفاعلين، والذي ينتظم بصورة إرادية متفاوتة في شكل تمثلات متشاركة وفي أطر معرفية مسيطرة على البيئة الدولية في مرحلة معينة. وفي هذا المعنى فإن تواجد الأفراد والفاعلين لا يكون في صورة أفراد في علاقات تفاعلية فردية مع أفراد آخرين ولا في صورة الفاعل العقلاني. يسلط هذا المنظور الضوء على الطريقة التي يتم بها من خلالها بناء عمل أو نشاط ما من خلال نظام مشترك من القواعد التي تقيد قدرة الوكلاء Agents (الفواعل المنفذة) على التصرف وتسمح لهم بالعمل في نفس الوقت.

على عكس المقاربات الأخرى المفسرة لعملية النقل، ترى المؤسسية الاجتماعية أن شدة التبادلات بين الجهات الفاعلة ليست هي التي تؤدي إلى رفع معدلات احتمال حدوث النقل، ولكن وجود ضغوط مؤسساتية أو ثقافية. هذه العوامل تؤدي إلى مؤسسات ليست أكثر "كفاءة" ولكن أكثر "مماثلة" فقط. إن ما يعنيه مفهوم التماثل هو أن عملية التغيير التي تخضع لقيود الشرعنة وتحفز مؤسسة

ما على البحث لتبدو وكأنها مؤسسة أخرى، بسبب تشابه بيئاتهما (Laurence Dumoulin et Sabine Saurugger, 2010, p.12).

تتمثل إحدى نقاط القوة المؤسسية الاجتماعية في تجاوز خاصية الفاعل العقلاني اقتصاديًا – الذي يمتلك كل المعلومات اللازمة للحكم على أفضل استراتيجية يتم اتباعها – وتسليط الضوء على الآليات غير المباشرة التي يخضع لها الفاعلون، ويمكن أن تؤدي إلى جعل سلوكياتهم تتماشى مع بيئتهم. من جهة أخرى، ونظرًا للطبيعة العامة والجد شمولية لمفهوم "البيئة"، فإن هذا النهج لا يسمح لنا بفهم وشرح كيف أنه في نفس البلد، وحتى في نفس الإقليم، تتغير الخدمة العامة services publics من خلال اعتماد تنظيمات عمل مختلفة. من المؤكد أن مفهوم الشرعنة هو تفسير ثري، ولكن هذا لا يفسر بشكل كاف سبب تفضيل شرعنة معينة على آخرى. لا يزال فهم الخصائص والحالات الخاصة يمثل نقطة عمياء لهذا النهج .

III– 3/ – السوسيولوجيا النقدية:

نقل السياسات العامة باعتباره رهان في علاقات السلطة ورهانات القوة بين الفاعلين في البلدان المصدرة والمستوردة:

لقد عمل براديغم السوسيولوجيا النقدية على ابراز وبلورت العديد من الاشكالات الاجتماعية، بما في ذلك نقل السياسات. فعلى مدار الثلاثين عامًا الماضية، قام مؤلفون مثل براين ج. جارث وإيف ديزالاي Bryan G. Garth et Yves Dezalay بتطبيق شبكة تحليل بنيوية لفهم عمليات الاستيراد والتصدير import-export للمعارف الحكومية بين مختلف بلدان العالم ، ولا سيما بين الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية. حيث أبرزوا أن عمليات نقل المعايير والنماذج القانونية والسياسية تعتمد في الواقع على استراتيجيات وموازين القوة بين الجهات الفاعلة الوطنية في البلدان المصدرة (في هذه الحالة الولايات المتحدة) وفي البلدان المستوردون (في أمريكا اللاتينية) (Laurence Dumoulin et Sabine Saurugger, 2010, p.13).

قيمة هذه المقاربة، في فهم آليات النقل واضحة جدا، حيث انصب التركيز فيها بشكل متعمد على القدرات التفاضلية لبعض الجهات الفاعلة، متمثلة في مجموعات من الفاعلين والمنظمات لتعزيز أفكارهم ومصالحهم. تسمح الدراسة العميقة للاستراتيجيات والتحالفات بإجراء تحليل مفصل لكيفية تحرك المجموعات للصراع والتنافس على المستوى الوطني للتوجه نحو الفضاء الدولي للدفاع عن رؤية عالمية معينة ومبادئ قانونية وسياسية معينة (Laurence Dumoulin et Sabine Saurugger, 2010, p.14).

من ناحية أخرى، مثل جميع الأعمال التي تنتمي إلى السوسيولوجيا البنيوية لبيير بورديو Pierre Bourdieu، يمكن توجيه النقد للسوسيولوجيا النقدية لعدم تركها مساحة كافية تأخذ في الحسبان هوامش متعددة للعب، والتي تسمح للجهات الفاعلة بتحديد ما يتم نقله وجعل تطبيق ما تم نقله أصليا. إن مفاهيم الحقل والهابيتوس، بصيغتها الاصلية عند ب. بورديو، بالكاد تسمحان بأن تأخذ القدرات التعلمية للنماذج الجديدة في الحسبان أثناء عمليات النقل .

III– 4/ – الدراسات حول الأوربة L'européanisation:

الأولوية التفضيلية للاتحاد الأوروبي في التحولات المؤسساتية:

لقد تم التطرق لإشكالية عمليات نقل السياسة العامة بداية من سنوات 2000 انطلاقا من الدراسات حول للتكامل الأوروبي، حيث طرحت اسئلة حول كون التغيير السياسي والمؤسسي والمعرفي للأنظمة الوطنية نتيجة لعمليات التكامل الأوروبي؟ تطورت هذه الدراسات في البداية انطلاقا من الافتراض الضمني المتمثل في أن التقارب الحاصل على المستوى الأوروبي، إن لم يكن تقاربا شديدا على مستوى بنية الأنظمة السياسية، يكون تقارب الحد الأدنى في السياسات العامة الوطنية في أوروبا (Laurence Dumoulin et Sabine Saurugger, 2010, p.14).

ومع ذلك، وبالنظر إلى استمرار الاختلافات بين الأنظمة الوطنية، والخاصية الشبه معيارية لهذه الفرضية، فقد أكد العديد من الباحثين على وجود العديد من ديناميكيات النقل متعددة القطاعات والمتعددة المستويات المساهمة في حدوث التغيرات السياسية السلوكية (الممارسات) أو البنيوية (المؤسسات).

كما ساهمت الأوربة في توجيه التفكير إلى مستويات وفواعل وأدوات التغيير المختلفة معا وبشكل متزامن. كما رأت أن عملية التقارب ليست عملية خطية linéaire ولكنها حلقية Circulaire، تشمل البناء أو التكامل والاندماج على المستوى الاوروبي وكذلك تأثير هذه العملية على المستويات الوطنية ثم التأثير العكسي للمستويات الوطنية على التكامل الأوروبي. بمعنى آخر، فإن هذا البحث في الأوربة يهتم بعمليات النقل أكثر من نتائجها.

على الرغم من تنوع مواضيعها وزوايا معالجتها – سواء كانت سياسات عامة أو إدارات وطنية أو خطابات أو فواعل وطنية أو أوروبية – هناك العديد من الدراسات التجريبية التي تشترك فيها فكرة أن المؤسسات والجهات الفاعلة الوطنية تلعب دور المصفاة filtre في محاولة التقليل من تأثير التكامل الأوروبي على التغيير السياسي على المستوى الوطني. حيث أن تحقيق التكامل الأوروبي يؤدي إلى تغييرات على المستوى الوطني، وبعبارة أخرى، من أجل أن يكون هناك رد فعل ايجابي تجاه هذه التغيرات البنيوية لتحقيق التكامل وتجنب الممانعة أو التصفية والتحريف على المستويات الوطنية. يجب أن يكون هناك عدم توافق بين المستويات الأوروبية والوطنية. كما ابرزت هذه الدراسات التجريبية أيضا أهمية ماضي كل دولة في مواجهة التأثير الأوروبي.(Laurence Dumoulin et Sabine Saurugger, 2010, p.14)

من بين مختلف المقاربات والتنظيرات المفاهيمية conceptualisations لنقل وتقارب السياسات العامة، تعتبر مقاربة الأوربة هي التي اقترحت الأدوات الأكثر دقة لتتبع العملية. ومع ذلك فإن دراساتها لازالت تركز إلى حد كبير على العمليات الناتجة عن القرارات الأوروبية، حيث أن حدها الأقصى هو النظر بشكل عام في أن جميع التحولات التي يمكن ملاحظة حدوثها على المستويات الوطنية تأثرت مباشرة بالعمليات والقرارات على مستوى المجموعة الأوربية. أي أنها لا تعمل على وضع ترتيب هرمي لمختلف العوامل الوطنية أو

عبر الوطنية أو الدولية، المسؤولة عن التغيير على المستوى الوطني. وعليه فإن مفهوم نقل السياسات يستحق مزيدًا من الدراسة، لا سيما فيما يتعلق بالتعلم l'apprentissage الذي يحدث أثناء عملية النقل نفسها .

III– 5/ – دراسات نقل السياسات العامة والأعمال حول التعلم:

مقاربة تركز على البعد الخارجي exogène وتتمحور حول العمل العقلاني:

إن الهدف من الأعمال التي تركز بشكل خاص على عمليات نقل السياسات العامة policy transfer studies هو تحليل التغييرات في العمل العام المشترك l'action publique associés ، في سياق معين عادة ما يكون وطني، مع التأثير المباشر المتزايد أو المحدود لسياسات عامة أخرى من سياقات مختلفة. إن صياغة السياسات العامة لإحداث تغيرات تتم من خلال منظور استلاف وتبادل وحركية الأفكار والنماذج. يترجم مفهوم نقل السياسة العامة هذه الديناميكيات من خلال التركيز على «العملية التي ترتبط بها المعارف بالسياسات والعمليات الإدارية والمؤسسات والأفكار في النظام السياسي (في الماضي والحاضر) لتستخدم لتطوير السياسات أو العمليات الإدارية أو المؤسسات أو الأفكار في نظام سياسي آخر ."(Laurence Dumoulin et Sabine Saurugger, 2010, p.15).

بشكل عام، فإن لهذه المقاربة أهمية مزدوجة، حيث تتيح لنا أولاً وقبل كل شيء توفير إطار تحليلي للتفاعل متعدد المستويات الذي يميز العمل العام اليوم) ثقل المؤسسات الدولية، وتطوير السياسات المحلية، ونشر وصفات سياسات عامة، وتبرز أهميتها من جهة أخرى في قدرتها على توليف العديد من المفاهيم أو اختزال الفرضيات المرتبطة بنقل السياسات العامة ودورها في اجراء الإصلاحات، والتي تم التطرق إليها في المقاربات السابقة بصورة هامشية وجزئيًا. من خلال تفكيك الآليات المختلفة التي ترتبط بها التأثيرات أو التفاعلات التي تعرفها مختلف السلطات الحكومية، فإن فكرة نقل السياسات العامة تجعل من الممكن عزل مصادر التغييرات المرصودة باعتبارها طرائق متنوعة لعمليات النقل هذه (Laurence Dumoulin et Sabine Saurugger, 2010, p.16) .

إن المشكلتين الرئيسيتين للإعمال في هذا المجال هما ميل منظريها إلى الإصرار على فكرة التعلم وعلى الافتراض بعقلانية الفاعل. لذا ترى هذه الأعمال أن عملية استعارة الأفكار والنماذج من بلد إلى آخر تتم بصفة واعية وعقلانية من مختلف الجهات الفاعلة التي تشارك في عملية صنع السياسة العامة، حيث تبدوا نظرتهم للنقل أنه نقل تشاركي أكثر من كونه نقلا مستترا أو ضمنيا إن تحديد مستوى هذه العقلانية لازال يطرح إشكالا حقيقيا. من جهة أخرى يعتبر من الصعب تقديم دليل على أن التعلم قد حدث، كما أن خاصية التعلم العشوائية والمتلاشية في هذه الحالات تجعله لا يؤخذ بالضرورة في الاعتبار. علاوة على ذلك، يجب أن يقال أن المعارف التي تنتجها دراسات تعلم السياسة les policy learning studies ودراسات التعلم التنظيمي les organizational learning studies حول آليات التعلم يتم اعتمادها والرجوع إليها على نحو محدود جدا في الدراسات حول نقل السياسات.

خـــاتمة:

على الرغم من هذه الجهود البحثية الهائلة، فمن المسلم به لدى عموم الباحثين المختصين في هذا المجال، أنه لا يزال لدينا فهم محدود للتقارب، ومختلف أسبابه، شروطه، تمظهراته... إلخ. يمكن إرجاع هذا العجز حسب كاثرين هولزنغر وكريستوف نيل Katharina Holzinger and Christoph Knill إلى مشكلتين رئيسيتين: أولاً، كما برهن سيليج (Seeliger 1996)، فقد تم التركيز بشكل أكبر في مختلف الدراسات حول التقارب على عرض النتائج التجريبية أكثر من التركيز على بناء النظرية المنهجية. ثانيًا، عدم تجانس مجالات البحث في تقارب السياسات كونه مجال يبحث في علماء وباحثون من خلفيات وتخصصات أكاديمية مختلفة (بما في ذلك، على سبيل المثال، السياسة المقارنة وتحليل السياسات والعلاقات الدولية، الإدارة، علم الاجتماع... إلخ). ومن ثم، عادة ما يتم تحليل تقارب السياسات من وجهات نظر نظرية متنوعة، تستخدم في مجالات البحث ذات الصلة، مثل نقل السياسة، ونشر السياسات أو التماثل Isomorphism.

على الرغم من حجج منظري التقارب، يبقى التقارب موقفًا نظريًا هشا نسبيا، يمثل حزمة معقدة من الاتجاهات والعمليات المختلفة التي تعكس مجموعة متنوعة من الطروحات النظرية والمعرفية. فالدراسات المذكورة غير متجانسة وغير تراكمية ومقيدة بفئات قطاعية مصطنعة. إنها تعكس الآمال والإحباطات في الحقل الفرعي الكامل للسياسة العامة المقارنة، تحتوي على قدر كبير من الأدلة الوصفية / المقارنة، وثروة من الأفكار القيمة، ولكن قدرًا محدودًا من بناء النظرية. ومع ذلك، لدينا دراسات كافية لاستخلاص بعض الدروس حول كيفية دراسة هذه الظاهرة المهمة في المستقبل.

قائمة المراجع:

1. آشفورد، نيجل. (2016). المدارس الفكرية لليبرالية الكلاسيكية. **(محاضرة على اليوتوب، ترجمة: المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الانسانية)**. معهد الدراسات الانسانية، جامعة جورج ماسون، الولايات المتحدة. تم المشاهدة يوم: 12-03-2016 :
2. بلحاج صالح (2017)، تحليل السياسات العامة: نظريات ومقاربات ومناهج. دار قرطبة. الجزائر.
3. بوريش، رياض (2016). السياسة العامة العالمية ومفهوم الحكم العالمي. **مجلة الحوار المتوسطي**.العدد 13. المجلد 14. https://www.youtube.com/watch?v=rPZRE3_-2N4
4. حميطوش، يوسف. (2016). دروس السياسات العامة الدولية. سنة أولى ماستر. تخصص سياسات عامة،.كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3.
5. ضربان، وليد. (2020). دور المؤشرات الدولية في تقييم السياسات العامة في الجزائر – دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي منذ 1998 –. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3.
6. ضربان، وليد ومغيش، كنزة (2019). التعلم كآلية لتقارب السياسات العامة بين الإطار التحليلي لمارش ودولفتز واستخلاص الدروس لريتشارد روز. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات السياسية والقانونية. المجلد 04، العدد 02، 2019، ص 567-592.
1. Bell, Daniel.(1960). The End of Ideology. Glencoe, Ill: The Free Press. Cited in: Colin J, Bennett. (1999), What Is Policy Convergence and What Causes It?
2. BERTRAMS, Kenneth et KOTT, Sandrine (2008), Action sociales transnationales. https://www.cairn.info/revue-geneses-2008-2-page-2.htm
3. Colin J, Bennett. (1999). What Is Policy Convergence and What Causes It?. British Journal of Political Science. Vol. 21, No. 2. pp. 215-233, 218. URL: https://www.jstor.org/stable/193876
4. CLAVIER, Carole. (2013). les causes locales de la convergence : La réception des transferts transnationaux en santé publique. **revue gouvernement et action publique**, N° 03, 2013. Disponible en ligne : https://www.cairn.info/revue-gouvernement-et-action-publique-2013-3-page-395.htm
5. DELPEUCH, Thierry. (2008). L'analyse des transferts internationaux de politiques publiques : un état de l'art. **Questions de recherche**. no 27, pp 54-60. CERI, France.
6. Dumoulin, Laurence et SAURUGGER, Sabine. (2010), les policy transfer studies : analyse critique et perspectives. **Revue critique internationale**, N° 48. France. https://www.cairn.info/revue-critique-internationale-2010-3-page-9
7. Ellul, Jacques. (1964). The Technological Society. New York. Vintage Books. . Cited in: Colin J, Bennett. (1999), What Is Policy Convergence and What Causes It?.
8. Holzinger, Katharina and Knill, Christoph. (2005). Causes and conditions of cross-national policy convergence, **Journal of European Public Policy** 12. pp 775–796.

9. HASSENTEUFEL, Patrick et DE MAILLARD, Jacques (2013). convergence, transferts et traduction : les apports de la comparaison transnationale, **revue gouvernement et action publique**, France. N° 03.
10. HASSENTEUFEL, Patrick. (2005). De la comparaison internationale à la comparaison transnationale : Les déplacements de la construction d'objets comparatifs en matière de politiques publiques. **Revue française de science politique**. 2005/1 Vol. 55, pages 113 à 132. Presses de Sciences Po. France.
11. Galbraith, John K. (1971). The New Industrial State. Boston. Mass. Houghton Mifflin.
12. PALIER, Bruno. (2014). path dependence (dépendance au chemin emprunté). **dictionnaire des politiques publiques**. presses de sciences Po. France. https://www.cairn.info/dictionnaire-des-politiques-publiques--9782724615500-page-411.htm
13. Petiteville, Franck et Smith, Andy. (2006). analyser les politiques publiques internationals. **Revue française de science politique**. N° 3 Vol. 56, pages 357 à 366. Téléchargeable : https://www.cairn.info/revue-francaise-de-science-politique-2006-3-page-357.htm
14. Robert E. Lane (1966) « The Decline of Politics and Ideology in a Knowledgeable Society', American Scociological Review, N° 31. Cited in: Colin J, Bennett. (1999), What Is Policy Convergence and What Causes It?
15. SIGMAN, Carole. (2013). le « nouveau management public » en Russie: Les tribulations d'une transposition. **revue gouvernement et action publique**. N° 03, 2013. Disponible en ligne :
16. https://www.cairn.info/revue-gouvernement-et-action-publique-2013-3-page-441.htm
17. Walt, Rostow. (1968). The Stages of Economic Growth. Cambridge University Press. . Cited in: Colin J, Bennett. (1999), What Is Policy Convergence and What Causes It?.